



الافتتاحية بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

الوحدة الوطنية في مواجهة الخطر الوجودي

التي يُهجر أهلها قسراً تصبح أكثر عرضة للاستهداف السياسي والجغرافي والديمقراطي. لذلك، فإن حماية حق الناس في العودة والبقاء والسمود تشكل جزءاً لا يتجزأ من حماية لبنان نفسه.

ومن هنا أيضاً، فإن هذه المعركة تستأهل خطاباً وطنياً موحداً، وإرادة لبنانية جامعة، تتجاوز الحسابات الضيقة والانقسامات المتراكمة. كما تستوجب التنبه إلى خطورة أن نعين العدو، من حيث لا ندري، عبر استمرار التباعد الداخلي، أو عبر تكريس مناخات الانقسام والتشنج التي تُضعف المناعة الوطنية وتبدد عناصر القوة المعنوية للدولة والمجتمع.

لقد أثبتت التجارب أن الدول تواجه الأخطار الكبرى بوحدة مكوناتها، لا بتفككها، وبالتلاقي لا بالقطيعة، وبإنتاج مساحات مشتركة لا بتوسيع خطوط التماس السياسية والنفسية بين أبنائها. لذلك، فإن المطلوب اليوم هو المسارعة إلى كلمة سواء توحد ولا تفرق، وتجمع ولا تبدد، وتؤسس لمرحلة يتقدم فيها الوعي الوطني على الانفعالات الآتية، والمصلحة العليا على الاعتبارات الفئوية.

إن لبنان، وهو يواجه هذه المرحلة الدقيقة، يحتاج إلى إعادة إنتاج الثقة بين أبنائه ومؤسساته، وإلى نبذ الخلافات القريبة والبعيدة، لأن معركة حماية الوطن وتثبيت مرجعية الدولة تتقدم أي اعتبار آخر. فلا قيمة لأي سجل داخلي إذا خسر اللبنانيون استقرارهم ووحدهم، ولا معنى لأي مكسب سياسي إذا جاء على حساب تماسك الدولة أو قدرة المجتمع على الصمود.

من موقع المسؤولية الوطنية، فإننا في المديرية العامة للأمن العام، كشركائنا في المؤسسات العسكرية والأمنية، ندرك أن حجم التحديات يضاعف المسؤوليات الملقاة على عاتقنا. فواجبنا لا يقتصر على حفظ الأمن بالمعنى الإجرائي، بل يمتد إلى حماية الاستقرار الوطني ومنع أي جهة معادية من الاضطيان في المياه العكرة أو استغلال الظروف الدقيقة للنيل من وحدة اللبنانيين وسلمهم الأهلي.

إن هذه المسؤولية، بالنسبة إلينا، ليست عبئاً بل شرفاً وواجباً وطنياً وأخلاقياً. وسنبقى، مع سائر المؤسسات الشرعية، على قدر الأمانة الملقاة على عاتقنا، ملتزمين بحماية لبنان واللبنانيين، وصون وحدة الدولة، وتعزيز الاستقرار، وترسيخ الثقة بأن هذا الوطن، مهما اشتدت المحن، قادر بوحدة أبنائه وإرادتهم الجامعة على تجاوز الأخطار والانتصار للحياة والدولة والكرامة الوطنية.

لم يكن لبنان، في تاريخه الحديث، أمام تحدٍ مماثل في خطورته ما يواجهه اليوم. فالمسألة لم تعد مواجهة عسكرية محدودة، ولا نزاعاً يمكن احتواؤه ضمن حسابات السياسة المعتادة، بل باتت ترتبط مباشرة بكيان الوطن الجغرافي، وبتركيبته الديموغرافية، وبحق أبنائه في البقاء على أرضهم وصون تاريخهم وهويتهم الوطنية.

إن ما ينفذه العدو الإسرائيلي يتجاوز منطق الحرب التقليدية إلى محاولة منهجية لتدمير الحجر والتاريخ معاً، واقتلاع البشر من أرضهم، وتحويل القرى والبلدات إلى أماكن غير قابلة للحياة، أملاً في فرض وقائع جديدة تؤدي، مع الزمن، إلى تبدل في الخارطة السكانية والنفسية والوطنية للجنوب اللبناني، وللبنان عموماً. فحين تُستهدف البيوت ودور العبادة والمدارس والمرافق الحيوية، وحين تمحي معالم القرى وتُدفع العائلات إلى النزوح القسري، يصبح الخطر وجودياً بكل ما للكلمة من معنى.

أمام هذا التحدي المصري، لا يمكن للبنان أن يحمي نفسه بتعميق الانقسامات الداخلية، ولا عبر تبادل الاتهامات وحملات التخوين التي لا تنتج إلا مزيداً من الوهن الوطني. إن أخطر ما قد يواجه الأوطان في لحظات التهديد الكبرى ليس فقط العدوان الخارجي، بل انزلاق الداخل إلى مناخات التشكيك والتوتر والانقسام، مما يتيح للأعداء الاستثمار في التصدعات الداخلية وتحويلها إلى عناصر ضعف بنيوية.

من هنا، فإن الحاجة الوطنية الملحة اليوم تتمثل في تمثين الوحدة اللبنانية، وتثبيت دعائم الوفاق، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الانفلات السياسي أو الأمني أو الشعبي، لا سيما عبر استخدام الشارع لتحقيق أهداف آنية أو مصالح شخصية أو حسابات فئوية ضيقة. فالأوطان لا تُحمى بالشعارات المتقابلة، ولا بالمزايدات، بل بإعلاء المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وبتسيخ منطق الدولة والمؤسسات، والاحتكام إلى المسؤولية الوطنية الجامعة.

إن المعركة السياسية التي يخوضها لبنان رسمياً للحفاظ على وحدة الأرض والشعب، هي معركة تثبيت الوجود الوطني نفسه. وفي طليعة هذه المواجهة، يبرز الإصرار اللبناني على منع العدو من تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تبيس أهل جبل عامل من العودة إلى أرضهم ومدنهم وبلداتهم وقراهم، حتى وإن طالها الدمار الكامل، وحتى وإن أزيلت معالمها بفعل العدوان.

إن تمسك أبناء الجنوب بأرضهم هو فعل سيادي بامتياز، لأن الأرض